تاريخ الاستلام: 2023/10/10م تاريخ القبول: 2023/10/20 تاريخ النشر: 2023/12/31م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن كلية التربية بجامعة الزاوية
العدد الثامن والعشرون – ديسمبر/ 2023م

قضية العامل عند ابن جني وتشومسكي

مريم علي عبد الله القعود
قسم اللغة العربية – كلية التربية أبوعيسى – جامعة الزاوية
الزاوية – ليبيا
Email: Maryam.Qoud.ly@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم العامل النحوي ، وبيان دوره في معنى الجملة ودلالتها، كما يشير إلى آراء وتوجيهات النحاة المتقدمين في دراسة الجملة تركيبياً ودلالياً من خلال أثر العامل، ثم بيان دوره في توضيح العلاقات اللفظية (العلامة الإعرابية) ،والعلاقات المعنوية (الوظيفة النحوية) ،وبين مفهومه وأنواعه وحقيقته عند ابن جني، وعند تشومسكي...

الكلمات المفتاتيح : قضية ، العامل ، ابن جني ، تشومسكي .

The worker's issue according to Ibn Jinni and Chomsky

Maryam Ali Abdullah Al-Qoud
Department of Arabic language - Faculty of Education, Abu Issa - Zawia University
Azzawia -Libya
EMAIL: Maryam.Qoud.ly@gmail.com

ABSTRACT

This research deals with understanding the grammatical factor, Explaining the sentence meaning and importance. Moreover grammatical factor to the opinions and directions of advanced grammarians in studying the sentence syntactically and semantically through the effect of the factor. Also explains grammatical factor role in clarifying verbal relations (inflectional) and moral relations (grammatical

function), as well as concept, types, and reality according to Ibn Jinni, and to Chomsky

المقدمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وبعد :

إن قضية العامل النحوي لا تتناول باباً نحوياً معيناً ، تنتهي أهميتها بالفراغ منه ، وإنما هي الروح السارية في جميع المباحث النحوية ابتداءً من تعريف الكلمة إلى تناول التركيب ، وإن الاهتمام بها أخذ جانباً من اهتمام النحاة العرب وقد حضي العامل النحوي بدراسات وأبحاث متعددة تناولت تعريفه ، ونشأته وتاريخه ، والخلاف فيه وفي أقسامه ، وقد اتفق النحاة على أثر العوامل لكنهم اختلفوا في التفاصيل ، ولقد اتسم علم النحو العربي بالحيوية ، وربما كان مبعث هذه الحيوية أنه علم نشأ في حضن القرآن الكريم ونما تحت جناحه ، وبهذا انتقل علم النحو من المجال التنظيري إلى المجال التحليلي بهدف تحليل بناء النصوص وتراكيبها تحليلاً يكشف عن أجزائها، ويوضح ترابط عناصرها ، ومن ثم الوصول عبر هذا التحليل إلى القواعد النحوية ، وكان ابن جني من النحويين الذين أولوا جلّ علوم العربية عناية فائقة ؛ فهو أحد أئمة اللغة الذين تعهدوها فكراً وتطبيقاً واعملوا أذهانهم لتدبرها والغوص في أعماقها لإدراك كنهها ، ولمَّا كان ابن جني أحد أعلام الفكر اللغوي العربي في عصر التقعيد رأيت تناول قضية العامل عنده وعند تشومسكي أحد أعلام الفكر اللغوي ـ الغربي ـ الحديث ، وهما عالمان غنيان عن التعريف للباحِثين في الحقل اللساني ، وقد جاء هذا البحث في المطالب التالية :

ـ التمهيد (قضية العامل النحوي) .

ـ العامل لغة واصطلاحاً .

ـ مفهوم العامل عند ابن جني .

ـ شروط العامل .

ـ أنواع العامل .

ـ العامل عند تشومسكي .

ـ نظريات العمل عند تشومسكي .

ـ الخاتمة والنتائج والتوصيات .

ـ المصادر المراجع .

التمهيد

قضية العامل النحوي :

العامل مسألة من أهم مسائل النحو في اللغة ، بل هي مسألته الكبرى وذلك لكونها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات وتلك هي أسباب الإعراب والبناء (أشتات مجتمعات في اللغة والأدب /عباس العقاد: 29) ، لم يكثر حديثٌ عن قضية من قضايا النحو العربي كما كَثُر عن قضية العامل ،فأوْلى النحاة ـ قدماء ومحدثون ـ فكرة العمل والعامل جلّ اهتمامهم، إذ قلّما نجد كِتَابَ نَحوٍ أغفل الحديث عن فكرة العمل والعامل ،فلكلِّ سببٍ مُسَبَبٌ ولكلِّ مَعلولٍ علّةٌ؛ لذلك لا تصح العلامات الإعرابية دون عوامل ؛فكلُّ عنصرٍ لغويّ يعمل في عناصر أخرى ،فللرفع سببٌ وللجر سببٌ، وللنصب سببٌ، وللجزم سببٌ، وهذه الأسباب هي ما اصطلح النحاةُ عليها باسم العوامل ،والعلاقة بين العامل والمعمول تكون اقتراناً بينهما يُقَيِّدُ الأوّلُ الثانيَ بالحكم الإعرابي الّذي يناسبه ،ويقوم الثاني بتنفيذ الحكم بعلامة إعرابية تصلح أمارةً على الحكم الإعرابي . (ينظر تسليط العوامل/السيد أحمد: 21)

شغلت نظرية العامل حيزاً كبيراً من تفكير النحويين المتقدمين وانعكست على آرائهم لصلتها الوثيقة بظاهرة الإعراب الّتي تعد من أهم ظواهر النحو العربي ؛ ذلك لأن العامل ـ وفق تصورهم ـ هو الّذي يُحدث التغيرات الإعرابية في أواخر الكلمات فـ"الإعراب هو الإبانة عن المعنى بالألفاظ ألا ترى أنّك إذا سمعت:أكرم سعيدٌ أباه ،وشكر سعيداً أبوه ،علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول،ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من الآخر " (الخصائص / ابن جني: 36/1) .

وقد أتاح الإعراب للتركيب العربي حرية التغيير والتحول إلى أشكال متعددة دون الجمود على هيأة واحدة ، لذا جعله ابن فارس من العلوم الجليلة حين قال: " فمن العلوم الجليلة الّتي اختصت بها العرب : الإعراب الّذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ،ولا نعت من توكيد ..." (الصاحبي في فقه اللغة العربية .../ابن فارس:43)، والمعاني الّتي يفيدها الإعراب هي المعاني اللغوية المستفادة من كلّ كلمة على حده ؛ فالإعراب يفيد المعاني الّتي تتعاقب على الكلمة على حد تعبير ابن الخشاب وهي المعاني الناتجة عن العلاقات الّتي تتكوّن بين عناصر الجملة وهي معاني

الفاعلية والمفعولية والإضافة ما يسمّى بـ(بالوظائف) (ينظر نظرات في التراث اللغوي العربي /المهيري: 67) ، يقول عبد القاهر الجرجاني : "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها ، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرج لها ..." (دلائل الإعجاز في علم المعاني /الجرجاني: 28) ، إن " نظرية العامل بمفهومها البسيط هي نظرية نحوية بحتة توصل إليها النحاة العرب نتيجة استقرائهم للمادة اللغوية التي جمعوها فاتضح لهم أن الاسم أو الفعل أو الحرف يتغير آخره من موقع لآخر ، فكان لابد أن يسألوا عن العلة في حدوث ذلك ، ما الذي أحدث هذا التغير ؟ أو ما الذي أحدث هذا الفعل أو عمل هذا العمل ؟ إنه شيء ما يؤثر في الاسم أو الفعل المضارع فيغير حركة آخره لتغيره ، لذا قالوا بوجود العامل " (أصالة النحو العربي / الخالدي: 149)، وبناء على ما تقدم يتضح أن النحاة لم يخطئوا ولم يبتعدوا عن الصواب حين نسبوا العمل النحوي إلى أسبابه الظاهرة لأنهم كانوا يقصدون به التقريب والتسهيل على طالب النحو ، وهي فوق ذلك تسمية تتفق مع سنن العربية في التجوز، ومن ثم أصبحت حقيقة عرفية واصطلاحاً شائعاً، ولا مشاحة في الاصطلاح" (ظاهرة الإعراب في العربية / الرعيض :372 ـ 373)

العامل لغة واصطلاحاً:

العامل لغة:(عمل) العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يفعل.

قال الخليل: عمل يعمل عملاً، فهو عامل؛ واعتمل الرجل، إذا عمل بنفسه. قال:

إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يوما على من يتكل

والعمالة: أجر ما عمل. والمعاملة: مصدر من قولك عاملته، وأنا أعامله معاملة. والعملة: القوم يعملون بأيديهم ضروباً من العمل، حفراً، أو طياً أو نحوه. (معجم مقاييس اللغة/ ابن فارس.: 4/ 145)

العامل اصطلاحاً:

ورد في تعريفات الجرجاني أن العامل: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب." (التعريفات /الجرجاني: 145)

يرى النحاة المتقدمون أن فكرة العامل مرتبطة باللغة العربية فهي لغة معربة ، ولاحظوا أن بين كلمات التركيب اللغوي أو العبارة الكلامية تفاعلاً فسموا ما يؤثر بسببه تغيير حركات أواخر الكلمة عاملاً والكلمة المتأثرة معمولاً (فصول من النحو /جطل: 9) ولقد آمنت كلتا المدرستين (البصرة والكوفة) بنظرية العامل وضروبها في النحو العربي ، وذلك أن لكل أثر إعرابي لابد من سبب عامل لفظياً أو معنوياً ، وقد قال بالعوامل جمهور النحاة من بصريين وكوفيين ومن جاء بعدهم ، كالمدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية (تقويم الفكر النحوي /أبو المكارم: 605) ، فالعامل النحوي مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بأخرى داخل الجملة في هذه العلاقة تم تصنيف الكلمات إلى عوامل ومعمولات أو متأثرات ، وعلى ذلك حين وجه سيبويه بعض الكلمات منصوبة أو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في السياق كان لابد له من افتراض عامل محذوف أو مضمر كما في أساليب النداء والقسم..." (محاضرات في أصول النحو / التواتي:241) ، ويبقى التفسير الدلالي المبني على نظرية العامل والذي يربط تغير العلامة الإعرابية بتغير وظائف الكلمات في التراكيب ـ يبقى أصح التفاسير وأكثرها انسجاماً مع العربية وأساليبها ، كما أن تقدير العوامل ـ إن لم تظهر ـ أمر قد يحتمه المعنى ويسوغه مراعاة النظائر والأشباه" (ظاهرة الإعراب في العربية /الرعيض: 405)

مفهوم العامل عند ابن جني :

الإعراب من طبيعة اللغة العربية وكلّ ما يطرأ على أواخر الكلم مرده إلى العوامل الداخلة عليه، وهو ما تجلّى واضحاً عند ابن جني فهو يرى أنّ العامل يأتي لبيان الحكم الإعرابي فقد يكون لفظيّاً وقد يكون معنويّاً فيقول :" وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه ،كمررت بزيد، و ليت عمرًا قائمٌ ،وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به ؛كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح... فالمعنى إذًا أشيع وأسير حكمًا من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصور

لحال المعنوي ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي."(الخصائص /ابن جني: 1/ 110ـ 112)

فابن جني هنا يرى أنّ مفهوم العامل لغوي واصطلاحي،أمّا اللغوي المعجمي فهو المنتج للكلام؛ أي المتكلّم ،وأما الاصطلاحي فهو نوعان: لفظي ومعنوي ،وباستقراء معالجته للظواهر نرى أنّه يسير على منوال سيبويه والخليل في فكرتهما ،وقد تضاربت الآراء حول نظرة ابن جني للعامل ؛ فمنهم من يرى أنّه قد رفض فكرة العامل بكاملها ولم يعترف بها، ومنهم من يرى أنّه أنكرها كما جاءت عند النحاة ولم يرفضها ،(الرد على النحاة/ ابن مضاء: 24)

والملاحظ على ابن جني أنّه يقف موقفاً وسطاً فهو لم يرفض فكرة العامل ولم ينكرها؛ بل جعلها في موضعها حين أرادها ، فهو لم يخرج عن فكرة العامل عند النحاة وإن اختلف معهم في تطبيق بعض القضايا ،فنراه يقول :" ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد ،ونحن نعتقد رفع "زيد " بـ "كان " ويكون "يقوم " خبرًا مقدمًا عليه. فإن قيل: ألا تعلم أن "كان " إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبرًا، وأنت إذا قلت: يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع "كان " في قولنا: كان يقوم زيد أن زيدًا مرتفع بـ "كان " ، وأن "يقوم " مقدم عن موضعه." (الخصائص / ابن جني: 274/1 ــ 275)

فابن جني أبدى عناية ملموسة بالعامل ابتداءً بتعريفه للإعراب حين قال . "الإبانة عن المعاني بالألفاظ " (الخصائص / ابن جني: 1/ 36) والّذي أراده من المعاني إنما هي المعاني النحوية ويزيد الأمر بياناً فيقول :" ألا ترى أنّك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول " (الخصائص / ابن جني: 1/ 36) وفي مقام آخر يقول : "ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه." (الخصائص / ابن جني: 305/1) ومثل ذلك على سبيل المثال ــ البناء للمجهول ــ حيث يتغيّر لفظ الفعل فيه فيحدث تغيّراً في العناصر الّتي تليه بوصفه عاملاً فيما بعده ، فيُحذف الفاعل ويحل المفعول به محلّه يقول الزجاجي : " وقالوا ضُرب زيدٌ فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ، ورفع زيد على أنّ

الفعل مالم يُسم فاعله وأنّ المفعول قد ناب منابه " (الإيضاح في علل النحو /الزجاجي ـ: 69)

وقد وضّح ابن جني كلّ ذلك بتفسير موسّع في باب (العلة وعلة العلة) (الخصائص / ابن جني:1/ 174) وفي باب (الفصل بين الكلام والقول) (الخصائص / ابن جني:1/ 5) وفي باب (غلبة الفروع على الأصول) تفسيرا أكثر لذلك (الخصائص / ابن جني:1/301ـ312) وفي باب (مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر لمن اختار إعمال الفعل الثاني أو إعمال الفعل الأول أو الجوار ...) (الخصائص / ابن جني:2/ 170) وفي (باب شجاعة العربية عند حديثه عن التقديم والتأخير ،والابتداء ،والنواسخ ،والعطف ،والعامل اللفظي ،والحذف ...) (الخصائص / ابن جني:2/ 362)

فالنحاة لم يبلغوا في حديثهم عن العامل ما بلغوه إلا بعد طول إلفٍ بتراكيب العربية وتاملٍ في ظواهرها ، وما عليه نظام الجملة فيها من نزوع إلى الشكلية ، وما ينجم عن هذه الشكلية من علاقات تركيبية تؤثر في الإعراب تاثيراً كبيراً إلى جانب الأثر المعنوي (بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، /عاشور: 1/ 24) والشكل اللفظي للتركيب أو شكليته من أهم مسوغات القول بنظرية العامل ولك أن تتأمل الجمل التالية :

(أ) زيدٌ كريم ، (ب) إن زيداً كريماً (ج) كان زيدٌ كريماً

تجد الجمل الثلاث تلتقي في اتصاف(زيدٍ) بالكرم وقد دلت عليه الجملة (أ) وأكدته الجملة (ب)أما الجملة (ج) فدلت على الاتصاف في الزمن الماضي، وقد اختلف الشكل اللفظي باختلاف الإعراب ، فلم تغير الشكل؟ إن سبب التغير هنا بسبب العامل ، ولا يقتص دور العامل على الجانب اللفظي ، بل ينهض العامل أيضاً بتوضيح العلاقات المعنوية من خلال العلاقات اللفظية ففي قولنا : (جاء زيدٌ ضاحكاً) نجد الإعراب هنا من يحلل علاقة (زيد) و 0جاء) فـ(زيد) من قام بفعل المجيء ، ولذلك نسميه فاعلاً ، في حين نسمي (ضاحكاً) حالاً وهذا يعني أن العلاقة بينه وبين الفعل تقوم على كشف هيئة (زيد) عند المجيء.

فالنحاة حين يجعلون الفعل (جاء) عاملاً فكأنهم يبينون أن الحدث هو محور التركيب وبؤرته ، وأن العناصر المكونة للتركيب تدور في فلكه ، محدثة ائتلافاً يكون عليه دلالة التركيب ومعناه ... (نظريةالعامل ودراسة التركيب /عاشور :67)

من شروط العامل:(إحياء النحو / مصطفى :ينظر25 ـ 32)

ـ أن يختص العامل بمعمول واضح .

ـ كل علامة من علامات افعراب هي أثر لعامل إن لم تجده في الجملة وجب تقديره .

ـ لا يجتمع عاملان على معمول واحد.

ـ مرتبة العامل التقدم .

ـ الأصل الايفصل العامل من معموله .

ـ جزء الكلمة لا يكون عاملاً فيها.

وقد تبنى النحاة نظرية العامل باعتبارها النظرية التفسيرية للعلاقات النحوية ، ولاختلاف العلامات الاعرابية .

ـ أنواع العامل :

قسّم النحاة العامل إلى قسمين : لفظي ومعنوي ؛ وقد بنو تقسيمهم على أساس أن العمل إذا كان أثر للفظ في التركيب يمكن نسبة العمل إليه سُمي العامل لفظيّاً أمّا إذا كان الباعث عليه معنى ذهنيّاً لا يدل الكلام عليه بلفظ من ألفاظه فإنّ العامل يسمّى معنويّاً (قباوة /: 33) (ضيف/ د ت : 38 ، 64، 205)

والعامل اللفظي ينقسم إلى قسمين : سماعي وقياسي ، ومن ذلك : الفعل مطلقاً واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم التفضيل و... وحرف الجر والنصب وأدوات الجزم . (قباوة / :39)

أمّا العامل المعنوي الرافع للمبتدأ والخبر ، يقول سيبويه :" لأنّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء ، قدّمته أو أخّرته " (الكتاب / سيبويه : 2/ 88)، وكذلك العامل المعنوي في رفع الفعل المضارع ؛ فرافع المضارع لوقوعه موقع الاسم فيرتفع كما يرتفع المبتدأ . (ينظر : الكتاب / 9 /10 ،قباوة : 72)

والنحاة أقرّوا أصولاً ثمّ أوجبوا على من خالفها من الظواهر اللغوية الحمل على غير الظاهر للتوفيق بينها وبين قواعد النحو ، وذلك عن طريق صرفها عن وجهها بالتقدير ،(ينظر الزبيري ـ 1986م: 290) ، (السيوطي ـ د ت: 147/1)

و لـ "بيان مقدار المقدّر ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل " (ابن هشام ـ 1985: 802)

ولعلّ الباعث في تمسّك النحويين بالتقدير والتأويل إنما هو سيطرة فكرة العمل على تفكيرهم ، فالتفكير النحوي ـ عندهم ـ لا يتوافر على الاستقامة إلاّ بوجود ثلاثة عناصر . (عامل ،ومعمول ،وأثر) وذِكر أحد هذه العناصر دليل على وجود الأخرى ، فإن ظهر في السياق اللغوي ما من شأنه أن يكون معمولاً ولم يظهر عامله أخذوا يبحثون له عن عامل يعمل فيه والعكس كذلك ، فالاسم المنصوب لابدّ له من ناصب والفعل الّذي سبق (الواو) لا يقوى على نصبه فقُدّر فعلاً محذوفاً وهو ماثل في قولنا : رغبت فيك وجعفراً ،ونظرت إليك وسعيدًا. (ابن جني ـ د ت : 343/1)

كما اتّخذ ابن جني العلامة الإعرابية الظاهرة على الركن المتبقي من التركيب دليلاً على العامل ـ العنصر ـ المحذوف من التركيب أهو :اسم ،أم فعل ،أم حرف ؟ ، إذ قال : "وهذا موضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة ، وذلك كقولهم في تفسير قولنا.(أهلَك والليلَ) معناه الحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لا دراية له أن يقول.(أهلَك والليلِ) فيجره وإنما التقدير الحق أهلك وسابق الليل ، وكذلك قولنا : زيدٌ قام ، ربما ظنّ بعضهم أنّ زيداً هنا فاعل في الصنعة كما أنّه فاعل في المعنى "(ابن جني ـ د ت : 1/ 281) ، ومن الأمثلة أيضاً ما جاء في المحتسب إذ إنّ ابن جني يرى أنّ (لكنّ) إذا خففت بطُل عملها فإن ورد بعدها اسم مرفوع كان على تقدير مبتدأ محذوف وأورد شاهداً على ذلك وهو رفع كلمة (رسول) بعد (لكن) في قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ (سورة الأحزاب، من الآية :40) ، حيث قال في قراءة رفع (رسول) أي ولكن هو رسول الله . (ابن جني – 1994م : 1/ 350)

فالعوامل إذاً تعمل ظاهرة ومحذوفة فكثيراً ما يحذف المبتدأ طلباً للإيجاز كقولك : مررت به المسكين ؛ أي هو المسكين ، كما يكثر حذف الفعل الناصب للمفعول جوازاّ لقيام القرينة ومن ذلك قول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً ... يدل على محصلة تبيت .

فالتقدير : ألا تروننـي رجـلاً هـذه صـفته ، فحـذف الفعـل مـدلولاّ عليـه بـالمعنى ، (سيبويه ، 1988م:2/ 308) ،(ضيف ـ د ت: 40) كما يحذف وجوباً على نحو ما هو معروف في التحذير والإغراء والاختصاص والمدح والذم ،(ضيف ـ د ت: 40) ونعرض مثالاً لذلك أيضاّ في (باب التحذير) فالنحاة يرون أنّ الناصب في التحذير والإغراء هو

عامل محذوف يقدّرونه مرة فعلاً متعدّياً تقديره (احذر) الأسد فهي جملة تحويلية لجملة توليدية هي : هذا الأسد ، ثمّ جرى عليها تحويل بالحذف اعتماداً على الإشارة أو على السياق ؛ فبقيت كلمة (الأسد) في حالة الرفع لتشير إلى جملة خبرية لا يقصد منها المتكلّم غير الاخبار بما جاء فيها من معنى ، ولكن المتكلم عندما أراد أن يعبّر في أحد أجزاء هذه الكلمة الجملة ، فكان لابدّ من إجراء التغيّر في فونيم الحركة ، فتستبدل الفتحة بالضمة وينتقل المعنى من الاخبار إلى التحذير .(عمايرة ـ 1984م: 161 ــ 162)

وعلى نحو ما تحذف العوامل تحذف المعمولات أيضاً فالخبر قد يحذف ، كما يكثر حذف المفعول به إذا قامت قرينة كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى، وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴾ سورة الضحى ،الآياتان (6 ــ 7) (ينظر ضيف ــ د ت: 41)

وهكذا قامت دراسة التراكيب العربية على فكرة العامل معتمدة الجملة وحدة للتحليل ، والإعراب دليلاً عليه ،" فالمعاني في نظام الجملة محققة بالعلامات ومتقومة بالعامل الذي يولد العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية في بنية الملفوظ المفيد" (نظرية العامل ودراسة التركيب /عاشور 1992م ، 67)

فنحاة العربية أدركوا فكرة العامل و أنّ أبواب النحو العربي كلّها قائمة على هذه الفكرة وأنّها نشأت نشأة لغوية من خلال عنصر التفاعل والتأثير ؛ ...

العامل النحوي عند تشومسكي :

انطلق النحو التحويلي بناءً على عنصر التفاعل والتأثير في تفسير الظواهر اللغوية ، فالنحو عند التحويليين يقوم بوظيفة ربط البنية العميقة بالبنية السطحية وهذه تمثّل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة ،ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي ؛ولكن باعتبارها علاقات للتأثير والتأثر في التصورات العميقة ،وقضية "العامل"صحيحة في التحليل اللغوي ،وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبعد كثيراً عن الصورة الّتي جاءت في النحو العربي ،(ينظر الراجحي ـ 1979م : 147 ــ 148) فالعوامل اللفظية والعوامل المعنوية تشبه إلى حد كبير البنية السطحية والبنية العميقة فالتوفيق بين البنيتين المجردة الذهنية الّتي تعني التفسير الدلالي والترتيب السطحي الّذي يحدد التمثيل الصوتي الّذي يرد إلى شكل الكلام الفعلي

،والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتّجه إلى تصنيف "العناصر" النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً. وتكاد المصطلحات الّتي يستعملها التحويليون لا تختلف عن المصطلحات العربية في هذه القضية ،(ينظر الراجحي ـ 1979م : 148) فقد أفرغ تشومسكي عناوين كثيرة يناقش فيها العمل والعامل والعلة وعلامة الإعراب ،فأسهم في تفسير العديد من الظواهر اللغوية ،حيث اعتمدت نظريته على ظواهر نحوية عديدة مثل تعيين الحالة الإعرابية ،والربط بين الضمير وما يعود عليه ،وبعض الحدود الموضوعة على حركات بعض العناصر ،فالعمل والعامل عند تشومسكي يرتبط بالتحول المكوني بالهياكل والصيغ البنيوية ؛أي أنّ العناصر تتشكل على هيئة عقد تتفرّع عنها المكونات التوليدية عن طريق القواعد التحويلية كالضمائر الانعكاسية وغيرها ، ومن المعلوم أنّ النظرية التوليدية التحويلية مرت بمراحل عديدة مروراً من مرحلة التراكيب النحوية ،فمروراً بمرحلة النظرية النموذجية وانتهاءً بمرحلة النظرية النموذجية الموسعة ، (ينظر البهنساوي ـ 2004م : 15)، وفي إطار التقدّم والتطور الّذي شهدته النظرية فقد تقلصت أدوار كل من : القواعد التحويلية وكذلك قواعد بنية العبارة ،وتقلص الاعتماد على القواعد التحويلية وتسلط الاهتمام على البنية السطحية ؛ وفي هذا الصدد يؤكد تشومسكي أنّ المدخل الحقيقي يتمثل في تحديد الخاصة الحقيقية للعقل ،وكيف تؤدي هذه الخاصة وظيفتها تحت الظروف الأكثر تعقيداً للتنوع الفعلي ، (ينظر البهنساوي ـ 2004م : 16) ،ويذكر تشومسكي أنّ مفهوم البنية هذا هو ما يطلق عليه : اللغة المبنية داخليّاً ،فاللغة في إطار هذا المفهوم ،تعد عنصراً من عناصر عقل الإنسان الّذي يعرف اللغة ،ويفهم النحو الكلّي حينئذ على أنّه نظرية اللغات الإنسانية المبنية داخلياً ، فهو تحديد للمبادئ الفطرية المحددة بيولوجياً التي تؤلف مكون واحد من مكونات العقل الإنساني ،وهو ملكة اللغة ،فنظرية النحو الكلّي تعد مرحلة متطورة من مراحل النظرية التوليدية التحويلية التي جاءت ثمرة من ثمار الأعمال والبحوث والدراسات التي ترتكز على مقولة وحدة التركيبات الجينية لعقول البشر جميعاً ،وتأسيساً على ذلك فقد تحوّل الهدف الرئيسي في الدراسات اللغوية من مجرد الوصف ـ للغة المنطوقة ـ إلى محاولة التفسير للملكة اللغوية عند الإنسان الّتي تسمى باللغة المبنية داخلياً في عقول البشر، فقد اعتمدت نظرية النحو الكلي في قواعدها العامة على أفكار عامة منه : الموضوع والمحمول ،المسند والمسند إليه ، وغيرها ... وقضايا النحو الكلي هي

قضـايا نظريـة العقـل التـي تمثـل الأبنيـة والتراكيـب فـي عقـول المتكلمـين ؛ فاعتمـدت علـى مجموعة من الأسس ومعايير التغير (الباراميتيرات) العامة التي تمكن الباحثين والدارسين من تفسير اللغة وقواعدها .

نظريات العمل عند تشومسكي :

يمكن توضيح مبادئ ونظريات العمل فيما يلي :(ينظر البهنساوي ـ 2004م : 20 ـ 21)

ــ نظرية الحالـة: الّتي تفسر المصـادر الصريحة والمؤولـة ؛وتفسر ظواهر حـالات الحركات الإعرابية الّتي تتعرض لها بعض العناصر كالنصب للمفعول والرفع لفاعل الجملة المتصرفة الفعل ،وحروف الجر تخصص لمجروراتها الجر؛ كما تفسر قاعدة إعلاء الموقع ،وقاعدة المبني للمجهول التّي فسّرها بأنّ مورفولوجيا المبني للمجهول تمتص حالة المفعولية إذا ما أخذ الفعل المبني للمجهول تكملة وحينئذٍ لن يكون هناك نقل (تشومسكي ـ 1992م : 152 ـ 155)

تعالج فرضية الحالة الجمل الّتي تشبه الجمل الّتي فيها مصادر مؤولة كما في قولك :يعجبني استعدادك للعمل فأصل الجملة : يعجبني أن تستعد للعمل ؛ فتعمل هذه الفرضية على استقراء التغيرات واستنباط القواعد الّتي تحكم تحول المركب الاسمي أو الفعلي إلى مصادر مؤولة (استيتية ـ 2008م: 186، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية : 106) فالبنسبة للغة العربية مثلاً فإنها من اللغات التي ينبغي ان تحدد فيها الحالة النحزوية في مستوى من مستويات التمثيل السطحي، أي مستوى الصورة الصوتية ، وكل ذلمك يتطلب ما يلي :

أ ـ أن يحدد لكل حالة إعرابية الحالة التي يحددها

ب ـ أن تدرس بوضوح العلاقة بين الحالة الإعرابية والموقع الإعرابي الذي تشغله الكلمات ، ومثل ذلك حالة الرفع ؛ التي تنيب إلايها السماء المرتبطة بالمفاعيل أو العلاقة في الابتداء

ج ـ أن تحدد العلاقة الإعرابية التي تتخذها كل حالة في البنية الصوتية وارتباط ذلك بالكلمة فللأسماء المفردة مثلاً علامات رفع تختلف عن تلك المتعلقة ببعض الجموع ،

فاللغة العربية من اللغات التي تتخذ فيها الحالات الإعرابية صوراً مختلفة مرتبطة بعلامات إعرابية معينة . (نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية: 109)

ـــ **نظريـة الأثـر** المعتمدة على نظريـة الربط العاملي الّتي تقوم بتوضيح التأثير النحوي والدلالي للعنصر ،وهي نظرية فرعية للنحو الكلّي فهي تهتم بالمبادئ الّتي تحكم العلاقات الواقعة بـ(الضمائر من ناحية ومراجعها الممكنة من ناحية أخرى)، (ينظر تشومسكي ـ 1992م : 159 ـ165،و المجدوب ـ 2012م: 193/1) لقد عرف الأثر تطوراً امتدادياً بين مرحلته الأولى (النشأة) ومرحلة النضج والاكتمال ؛ ففي المرحلة الأولى عُرف الأثر بأنّه هو الفراغ الصوتي الناتج عن العملية التحويلية الّتي تقوم بتحريك العنصر المعجمي من موضعه الأصلي في البنية التركيبية نحو موضع جديد أو حذفه ؛ فهو العنصر المعدوم من الناحية الصوتية غير أنّه يشير إلى الموقع الأصلي في البنية العميقة الّذي قد تمّ حذفه أو إزاحته بواسطة تحويل معين،والأثر بمثابة حافظة صوتية تختزن البنية العميقة المحذوفة داخل البنية السطحية ، كقولك :

رأيتُ زيداً ـــــ من رأيتُ (0) ؟ فكلّ نقل أو حذف يتم في البنية العميقة يترك فراغاً على المستوى الخطيّ في للسلسلة اللغوية يدعى الأثر ويظلّ موجوداً مورفولوجياً رغم غيابه .(ينظر العلوي ـ 2004م : 92)

ولهذه القاعدة خاصيات أساسية تميزها :

ـ أنّها تحدد العلاقة القائمة بين السابق والفراغ ، فإمّا أن يكون السابق مجرداً من الدور المحوري ، وإمّا أن يكون معمولاً عملاً مناسباً .

ـــ إنّ النقل يتم ـ دائماً ـ نحو موضع غير محوري حتى لا يكتسب العنصر المعجمي دورين محوريين ، ففي هذا خرق للمعيار المحوري .

ـ تصل هذه القاعدة بين مستويين تركيبيين هما البنية العميقة الّي تؤول إلى بنية سطحية غنية بالآثار تتجسد فيها كلّ العمليات النحوية من عمل ، حالة ، ربط ، وتحويل (ينظر العلوي ـ 2002م: 228)

إذاً فالأثر كما تقول شفيقة العلوي : "عنصر فارغ صوتيّاً ومعجميّاً لكنه يبقى محتفظاً بالوظيفة النحوية للكلمة مشيراً إليها بعد حذفها،كما أنّه يساعد على تحديد العلاقات

المحورية القائمة بين الكلمات المتجاورة في المستوى السطحي للجملة ."(ينظر العلوي ــ 2004م : 91)

ــ نظرية الربط :

مفهوم المقولة الفارغة له دور أساسيٌّ في نظرية الربط ، وثمة أربع مقولات فارغة يمكن التوقف عنده وهي :

ـ أثر المركب الاسمي : وهو ليس بمشارك ،ويفتقر إلى الحالة .

ـ المتغيّر : وهو تعبير إحالي مقيّد تقييداً غير مشاركي .

ـ الضم (الضمير) وهو إمّا أن يكون مقيداً أو يكون حراً .

ــ العنصر : إمّا أن يكون هذا العنصر ضميراً مثل أنا ، هو ، هم ، ... أو أن يكون عنصراً حشواً .

وهذه الأنواع الأربعة من التعبير اللغوي تمثّل تحقيقاً للسمتين (ع) (العائد) و(مض) (مضمر)(ينظر البهنساوي ـ 2004م : 87) فهنا يجب أن تكون الضمائر والعائدات مربوطة في مجال العنصر الأقرب كالفاعل مثلاً في :يتوقع الرجال أن يراهم الأولاد، فالضمير (هم) لا يمكن أن يرتبط بالأولاد ولا يعود عليهم بل هو مشارك حر يعود على الفاعل الواقع خارج الجملة الفرعية ،كما يجوز أن يرتبط بعنصر آخر خارج جملته مما يحدده السياق (ينظر تشومسكي ــ 1992م : 306،هـ(1) _ (ينظر البهنساوي ــ 2004م : 86 و مجدوب ــ 2012 :186/1)

أمّا الربط في الصلات فإنّ الربط العائدي يختلف في الصلات المقيدة عنه في الحرة ، ففي المثال :

ـ جاء الرجل الّذي انقذته ؛ توجد ثلاث روابط عائدية هي :

1 . الربط بين الاسم والموصول (الرجل) و (الّذي) .

2 . الربط بين الموصول والعائد (الّذي) و (ضمير الغيبة الهاء).

3 . الربط بين الاسم والضمير العائد (الرجل) و (ضمير الغيبة الهاء) .

ويشترط في اللغة العربية التطابق بين الاسم والموصول والعائد أن يكون في العدد والجنس ، وهذا الأمر يتطلب ضرورة وجود رابطين على الأقل .

وعلى ذلك فيمكننا أن نقول بأنّ ربط عنصر عائدي داخل الجملة الّتي تليه بأنّه خاصية معجمية للموصول. أمّا الجمل الحالية فإنّ من خصائص المركب الوصفي الحالي ؛ أنّه يضمن ضميراً مراقباً ،وتتميز هذه الجمل عن الجمل الموصولة بأنّها لا تكون داخل موقع المركب الاسمي ؛ وذلك مثل :

ـ رأيت الفارس يبارز .

ـ جاءني زيدٌ وهندُ هو يبكي وهي ترقص .

فالجمل الحالية تماثل في بعض الخصائص الحال المفردة ، فمثلاً الجملتان السابقتان تخّول نفس البنية الوظيفية ونفس التأويل اللذين يخولان للأحوال المفردة . (ينظر البهنساوي ـ 2004م : 93 ــ 94 ، واستيتية ـ 2008م: 187)

" وليست جميع اللغات في التطابق على السواء فقد يكون للتطابق (الضمير) حالة إعرابية في بعض اللغات حينئذ يظهر (ضم) أمّا إذا لم يكن له حالة فإنّه لا يمكن أن يظهر (ضم) ،وفي حالة الازدواج الضميري فإنّه يجب أن يؤول تأويلات مختلفة في نظرية البط العاملي ، ففي المثال : جاءوا هم لا أخوانهم ؛ حيث نجد أنّ كلتا العبارتين لهما وظائف نحوية ، فاللاصقة الضميرية تخوّل وظيفة من الوظائف التصريفية (فاعل ومفعول) ." (البهنساوي ـ 2004م :96) فنظرية العمل والربط طرأت تعديلاً حاسماً في معالجة الملكة اللسانية وما تقوم عليه من أبنية منظومية تساهم مجتمعة في تفسير قواعدها ومبادئها ، فالمنظومية الذهنية منظومية إعرابية ؛ فهي تدرس عناصر السيطرة والتحكم الّتي تستخدمها اللغة في بناء التراكيب والجمل ، فيمكن أن تستوعب هذه النظرية في النحو العربي جوانب نظرية العامل أو بعضها ضمن التطور الذهني لفرضية العامل ، فاللاصقة الضميرية في اللغة العربية مثلاً يختلف شكلها باختلاف حالتها الإعرابية سواء في حالة الرفع أو غيرها بينما نجد الضمير المنفصل المؤكد لا يكون إلاّ بما يؤكد سلامة افتراض التطابق في الإعراب ، (ينظر مجدوب ـ 2012 :181/1،و ينظر استيتية ـ 2008م: 187)

ــ نظرية (معيار) الثيتا:

يشير هذا المعيار إلى القيود المفروضة على التحديد الملائم للأدوار المحورية والمركبات الّتي تتطلب أدواراً محورية ، ففي اللغة العربية مثلاً مواقع المحاور تختلف باختلاف نوع الجملة؛ فهناك مواقع للمحور في الجملة الفعلية تختلف عن مواقع في الجملة

الاسمية ، وتختلف كذلك في الجمل الرابطة ؛ كما أنّ هناك وظائف نحوية لهذه المواقع ، ومن المعلوم أنّ المحور يعد وظيفة تداولية تستند إلى حد يشكل جزءً من الجمل وهذا الحد يمثل الهدف الرئيسي من حديث الجملة في مقام معين ... فالتقديم مثلاً أيًّا كانت دلالته ليس هناك تقديم مفيد وتقديم غير مفيد ،وإنما هو لأمر تقتضيه ضرورات النص شعراً كان أم نثر ، فالمفعول به مثلاً يتقدّم على الفاعل حين يراد الاهتمام أو العناية (ينظر البهنساوي ـ 2004م :32 ـ 33 ، 35) والعنصر الّذي يحدد الأدوار الدلالية يجب أن يتوفر له ما يأخذ هذه الأدوار في مواقع تركيبية ملائمة ؛أي الدور الوظيفي للكلمة في الجملة ،فمثلاً يجب أن يكون للفعل مفعولاً به منتقى دلالياً حتّى يأخذ دور المتأثر . (ينظر تشومسكي ـ 1992م : 185، 187ـ189)

ـ قيد التبعية : وهو خاص بنظرية الفصل و ينص على " أنّه لا يمكن للتحويل أن ينقل مركّباً بعيداً أكثر مما ينبغي بمعنى محدد ".(ينظر تشومسكي ـ 1992م : 151)

وإلى جانب هذه النظريات فقد أدخل تشومسكي لعلم الدلالة(النحوية) مبادئ عدة لتفسير الظواهر اللغوية في النظرية التوليدية التحويلية منها:

ـ قاعدة ألفا (احذف ،أقحم ،انقل) (ينظر تشومسكي ـ 1992م : 156)

1 . احذف :(التحويل الاختزالي) ؛ فالحذف شائع في اللغات الإنسانية ؛ لأنّه من آليات التفكير الإنساني فهو يظهر في الكلمات كحذف المبتدأ وجوباً وجوازاً وحذف الخبر أيضاً ، وحذف المفعول به ، وحذف الفعل في باب الاشتغال...،والأساليب كأسلوب الإغراء والتحذير والاختصاص ، وفي الأسماء المنصوبة دائماً ...، وقد يتسع الحذف حتى يبلغ أن يكون جملة أو أكثر لكون المحذوف موجوداً في وعي السامع (ينظر استيتية ـ 2008م: 249)

2 . أقحم : وهي إضافة عنصر أو أكثر من عناصر التركيب إلى الأصل إمّا بقاعدة الزيادة عن طريق إضافة عنصر جديد لم يكن موجوداً من قبل ولا كان متضمناً في أحد عناصرها ، ففي النحو العربي تعد كل فضلة زيادة كالحال والمفعول المطلق والمفعول فيه وله ولأجله والعطف ... إلخ ، لكن المفعول به ليس من الزيادة إذ هو مما يقتضيه وجود فعل متعدٍ في الجملة ،(ينظر مجدوب ـ 2012 :260 ـ 261،و ينظر استيتية ـ 2008م: 245) وإمّا بقاعدة التوسعة وذلك بأن يكون العنصر المزيد متضمناً في الجملة الأصل أو

أحد عناصرها كالتوكيد اللفظي أو المعنوي والبدل والجملة المعترضة .(ينظر استيتية ــ 2008م: 247)

3 . انقل :" التحويل الاستبدالي " فهو نقل أية مقولة كانت إلى أي موضع كان ،(ينظر مجدوب ـ 2012 : 189 ، 188 ـ 189) عن طريق قاعدة التقديم أو التأخير أو قاعدة الإحلال .

فالتقديم أو التأخير منه تقديم الخبر وجوباً وجوازاً ؛ وهو ما يسمى في الدرس العربي تقديم الخبر وجوباً لأنّ له حق الصدارة ، ويطلق عليه في الدرس اللساني الغربي الصدارة ، ومنه في العربية أيضاً تقديم أسماء الاستفهام ؛ لأنّ لكل واحد منها وظيفة دلالية هي محور الجملة ومن أجلها ينشأ السؤال (ينظر استيتية ـ 2008م: 250) فنقل العنصر يقع في مستوى التركيب ويؤثر على البنية السطحية أو المكوّن ومن ثمّ يؤثر على التمثيل ففي اللغة العربية يكون تنوع المادة في فرضيتين : فرضية المادة وفرضية المخصص ؛ ففرضية الموضع تجعل الفاعل والمفعول به في موقع الموضع في الجمل المدمجة في التركيب السطحي كقولك :

1 . كان زيدٌ جالساً . 2 . حسبت زيداً يجلس . (ينظر البهنساوي ـ 2004م :52)

أمّا فرضية المخصص فيرى تشومسكي " أنّ المركب الاسمي ،لا يولد في القاعدة في موضع لا يمكن أن يأخذ فيه دوراً محوريّاً ، ومن ثم فكلّ عنصر يحتل موقعاً لا يمنحه دوراً محوريّاً يعتبر عنصراً منقولاً ، وهذا يعني أنّ (زيداً) الّذي لا يسند له فعل :(حسب)دوراً دلاليّاً لا يمكن أن يولد في القاعدة باعتباره مفعولاً للفعل ، بل يعتبر منقولاً إلى هذا الموقع انطلاقاً من موقع أصلي ويمنحه دوراً دلاليّاً " (البهنساوي ـ 2004م :52-53)

أمّا قاعدة الإحلال : وهي شائعة في العربية وغيرها من اللغات ، ومن ذلك إحلال إحدى أداتي الموجب (نعم أو بلى) محل جملة كاملة ، وإحلال أداة الجواب السالب (لا) محل جملة كاملة . (ينظر استيتية ـ 2008م:251)

ـــ **مبدأ الإسقاط** الّذي يحدد خصائص البنية المعجمية والمبادئ العامة لأنظمة النحو الفرعية المتنوعة ،وبين ما تستدعيه الكلمة دلالياً وبين تمثيلها في الجملة. (ينظر تشومسكي ـ 1992م : 171ـ 172) ،(ينظر مجدوب ـ 2012 :188/1) وذلك كقولك :

ـ الرجل الّذي قابلته ـــــ فالضمير (الهاء) في المركب الفعلي (قابلته) يحتل موقع المفعول به ـــــ مقولة ظاهرة يعبّر عنها صوتيّاً.

ـ الرجل الّذي رأيت 0 ـــــ حيث يعبّر (الأثر) الضمير عن المفعول به ـــــ مقولة فارغة لا يعبّر عنها صوتيًّا . (ينظر البهنساوي ـ 2004م :23)

وهذا السلوك التركيبي مسموح به في التنظيم التركيبي دلالياً في اللغة العربية لجملة الصلة ، فيعبّر عنها إمّا بالضمير الظاهر كما في المثال الأول أو بالمستتر (المقولة الفارغة) كما في المثال الثاني ، (ينظر البهنساوي ـ 2004م :24) ويعلق ابن عقيل على ذلك بقوله : " وشرط جواز حذف العائد (المنصوب) أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام أو بوصف نحو : جاء الّذي ضربته ، والّذي معطيكه درهم ؛ فيجوز حذف الهاء من ضربته ، فتقول : جاء الّذي ضربت ، ومنه قوله تعالى :﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ سورة المدثر الآية : (11)، وقوله تعالى : ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾سورة الفرقان، من الآية: 41 ، (ابن عقيل ، – 1980 م: 1/ 169)

ـ مبدأ التأويل يتطلب وجوب التأويل المناسب والملائم لكل عنصر من التركيب ، في المستوى :(الشكل الصوتي والشكل المنطقي) اللذين يؤخذان على أنّهما الحد المشترك بين أنظمة استخدام اللغة وعلم التركيب بمعناه الواسع ؛أي يتطلب أن يجاز العنصر بالمعنى الّذي سبق إيضاحه فلا يمكن تجاهل أي عنصر من العناصر داخل التراكيب (ينظر تشومسكي ـ 1992م : 189 ،و البهنساوي ـ 2004م :37)

فاللغة في ضوء التأويل الشامل ينبغي أن تحدد لكلّ تعبير بنية ،وأن تساوي جميع صور التمثيل المختلفة وهذه الصور تكون في المستويات :

1 . البنية العميقة . 2 . البنية السطحية .

3 . الشكل الصوتي . 4 . الشكل المنطقي .

ويجب أن تترابط هذه الصور بطريقة ملائمة مع البنية اللغوية ، في شكل متتابع لقاعدة (انقل الألفا) ، وقاعدة (أثر الألفا) بصورة أكثر اتساعاً بخصائصها المحددة . (ينظر البهنساوي ـ 2004م :38)

ـ أنظمة استخدام اللغة(صوت ، صرف ، نحو، دلالة) فكل عنصر صوتي يجب أن يجاز من قبل أنظمة اللغة (ينظر تشومسكي ـ 1992م :189 ــ 193) فـ " مستوى التمثيل (الشكل الصوتي) مشتق من البنية السطحية عن طريق قواعد المورفولوجيا والفنولوجيا ، ويعبّر عن الجمل عن هذا المستوى بالصورة الصوتية مع تعيين حدود المكونات ، أمّا مستوى التمثيل (الشكل المنطقي) فيشتق من البنية السطحية عن طريق

قاعدة (أنقل الألفا) لتحديد الحيّز ...إنّ وحدات النحو الكلّي من ثمّ ، تتحدد على أساس من هذه الافتراضات ، مع القيم المحددة لمعايير التغير بالنسبة لكل من التراكيب العميقة والسطحية والمنطوقة والمنطقية ." (البهنساوي ـ 2004م : 57)

فـ " الشكل الصوتي والشكل المنطقي هما الحدود المشتركة بين البنية الشكلية والمكونات الأخرى للعقل / الدماغ ، الّتي تتفاعل مع ملكة اللغة ... في استخدام اللغة في التفكير والتأويل والتعبير." (البهنساوي ـ 2004م :58)

ـ قيد التهيؤ : وهو يعني المشارك المعجمي يجب أن يكون له حالة مماثلة معجمية ،ففي الجملة الفعلية مثلاً يجب أن يتطابق الفاعل مع الفعل في البنية السطحية أمّا في البنية العميقة يكون المركب الاسمي (الفاعل) مرتبطاً بالموقع الّذي يشغله العنصر الأوّل (الفعل) أي هناك قرينة معنوية تربط بين العنصرين ،فعند تحقق حالة الرفع للمركب الاسمي العنصر الأول(الفعل) نقل معنى موقعها الأصلي تركاً أثراً خلفه يدل عليه (ينظر تشومسكي ـ 1992م :186 ـ188) (ينظر البهنساوي ـ 2004م :36 ـ 37)

ـ **مصفاة الحالة** :قاعدة تنص على أنّه لايمكن أن يرد اسم في البنية السطحية إذا لم يكن معنياً بحالة إعرابية .تفادياً لوقوع الخطأ في البنية السطحية . (تشومسكي ـ 1992م :187ـ188) ،(مجدوب ـ 2012 : 186/1)

بيد أنّ جميع هذه القواعد والقيود التحويلية ليست على درجة واحدة الفاعلية والتأثير وإنّما تتمايز فيما بينها وفق مجموعة من المعايير،منها:

1ـ الكفاءة :ويقصد بها أن تكون الجمل الّتي تنتجها هذه القواعد تحت التقييم جملاً صحيحة لغوياً ،فإن كانت الجمل الّتي أُنتجت صحيحة لغوياً فإنّ هذه القواعد قد اجتازت فحص الكفاءة ،وإن كانت جملة واحدة غير صحيحة فهذا يعني وجود خللاً ما في تلك القواعد.

2ـ المنهجية والوضوح :ويقصد بها ألاّ تترك القواعد أية نقطة دون توضيح اعتماداً على أنّ القارئ يفهمها دون شرح ،حيث تبرز بشكل واضح مكونات التراكيب الأساسية والتفسيرية (الدلالية والصوتية) وكذا القوانين الاختيارية والاجبارية ،مع مراعاة الترتيب الّذي تكون عليه المكونات في أثناء تحليلها .

3ـ البساطة : وهي الوصول إلى الحقائق من أيسر الطرق ،دونما اللجوء إلى الدروب المجهولة الّتي من شأنها أن تعقد الوصول إلى النتائج أو تعرقلها .(ينظر البهنساوي ـ د/ت، 101ـ102)

فالنظرية التحويلية التوليدية إذاً اعتمدت على ظواهر نحوية عديدة مثل تعيين الحالة الإعرابية وإعلاء الموقع ونظرية الربط العاملي الّتي ترتبط بعود الضمير ،ويجب فيها أن تكون كلّ الضمائر والعائدات مربوطة في مجال العنصر الأقرب ،ونظرية معيار الثيتا الّتي تفسر مرجعية الضمير وتحدد الأدوار الدلالية ،فكلّ هذه المعايير والقيود فكرتها موجودة مسبقاً عند اللغويين العرب فقد دلت دراساتهم وتطبيقاتهم على وجود مثل هذه النظريات ؛ فأهمية عود الضمير والربط بين أجزاء الكلام من المباحث المهمة التي تضع أيدينا على أسرار الكتابة وطرق التجويد فيها، فابن جنّي يقف وقفةً في بيان أهمية عود الضمير على أنّ المتأخر لفظاً ورتبةً له أثرٌ كبيرٌ وأنّ العرب تلجأ إليه بواقع من حسّها اللغويّ السليم ، وأنّ هذا الأسلوب لا شذوذ فيه ولا ضرورة .(ينظر ابن جني ــ 1994م: 294/1) ، والرضيّ الاستراباذي في شرحه للكافية وقف أيضاً عند ذلك ؛ولكنّ ابن جنّي كان مسبوقاً إلى هذه اللفتة ،جاء ذلك تأسياً بأبي الحسن الأخفش ،

كما اهتمّ النحاة والبلاغيون بدراسة أدوات الربط ووسائله، فكان مبحث "الفصل والوصل" الذي يعني بمواضع استخدام "الواو" وحذفها بين الجمل، كذلك مباحث حروف العطف وأدوات الربط الأخرى من أهم المباحث في النحو العربي والبلاغة العربية . فالربط بين الكلمات محوره أدوات العطف، أما الربط بين الجمل فقد يكون بأدوات العطف أو بواسطة العبارات وبحروف المعاني المختلفة.(ينظر الشنطي – 2001 م: 85)

الخاتمة

وختاماً نؤكد القول إن العامل هو الروح التي تبعث الحركة في جنبات الجملة العربية وارتباطه بها كارتباط الروح بالبدن ، ويمكن الإشارة إلى جملة من النتائج والتوصيات :

النتائج :

ـ العامل كمفهوم موجود في التراث اللساني العربي والغربي على حد سواء ، إلا أنه يتمايز فيهما بناءً ودلالةً ،بتمايز البيئة والحضارة ومنهج المعالجة ، فنظرية العامل عند ابن جني تقابل مبدأ التحكم والسيطرة عند تشومسكي في نظرية الربط العاملي .

ـ العامل عند ابن جني هو محور التركيب أي المهيمن (باعتباره نواة الكلام) ،أما عند تشومسكي فالعامل هو التركيب ولذلك وجدناه يركز على تحديد وظيفته داخل التركيب ، أي بيان العناصر التي يتحكم فيها مكونياً .

ـ أثبتت أحدث نظرية لغوية ـ وهي نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية ـ صحة ما ذهب إليه النحاة المتقدمون بشأن نظرية العامل النحوي ودوره في الوقوف على الحقائق اللغوية التي يتضمنها التركيب في اللغة العربية .

ـ تحول الهدف الرئيس في الدراسات اللغوية من مجرد الوصف للغة المجسدة (المنطوقة) إلى محاولة تفسير للملكة اللغوية عند الإنسان التي تسمى باللغة المبنية داخلياً في عقول البشر.

التوصيات :

ـ على الباحثين والدارسين بذل المزيد من الجهد للاهتمام بقضايا اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، وأن تعاد للدرس اللغوي مكانته...

ـ تناول القضايا النحوية ومقارنتها مع اللسانيات الحديثة ، وإبراز خصائص وسمات لغتنا العربية وأسبقيتها في الطرح والتناول والمعالجة وصولاً إلى صياغة تسد الطريق على الطاعنين في العربية واتهامها بالجمود والقصور.

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

المصادر والمراجع :

ـ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

ـ أشتات مجتمعات في اللغة والدب ، عباس محمود العقاد ، دالر المعارف ، القاهرة ، 1963م

ـ النحو ، إبراهيم مصطفى ،الطبعة الثانية 1992م

ـ أصالة النحو العربي ، كريم ناصح الخالدي ، دار صفاء ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 2005م

ـ اطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين ، مختارات معربة بإشراف وتنسيق د. عز الدين مجدوب ، المجمع التونسي للعلوم و الآداب والفنون / بيت الحكمة ، تونس وفاء قرطاج 2012م

ـ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي ، المتوفى (337هـ) ، تح : د/ مازن المبارك ، دار النفائس . بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1399هـ ـ 1979م

ـ بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، المنصف عاشور ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، منشورات كلية الآداب بمنوبية ، سلسلة اللسانيات ،دت.

ـ تسليط العوامل ، السيد أحمد ، دار الثقافة العربية القاهرة ، دت، 1991م

ـ التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ) ،دار الكتب العلمية بيروت –لبنان،الطبعة: الأولى 1403هـ –1983م
ـ تقويم الفكر النحوي ، علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت ، دت
ـ الجامع الصغير في علم النحو،أبوعبد الله محمد بن شرف الزبيري، تح : محمد هلال ، كلية الدعوة الإسلامية ـ طرابلس ، 1986م: 290 /الأشباه والنظائر في النحو ، للعلامة جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان: د/ت
ـ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي ،ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت
ـ الخصائص ،أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة
ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ) ، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر،مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ، الطبعة: الثالثة 1413هـ – 1992م
ـ الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي تحقيق شوقي ضيف ،دار المعارف القاهرة ،ط الثالثة 1982
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ)،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة العشرون ، 1400 هـ – 1980 م
ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ،أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ) ، محمد علي بيضون ،الطبعة الأولى 1418هـ–1997م
ـ ظاهرة الإعراب في العربية ، عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية طرابلس ـ ليبيا ، 1988م
ـ فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه ، محمد صالح الشنطي ، دار الأندلس للنشر والتوزيع – السعودية / حائل ، الطبعة : الخامسة 1422 هـ – 2001 م
ـ فصول من النحو ، مصطفى جطل ، منشورات جامعية ، كلية الآداب، 1984
ـ في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق ، الدكتور/ خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة جدة ، الطبعة الأولى ،1404هـ ـ 1984م
ـ القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، الدكتور حسام البهنساوي ،مكتبة الثقافة الدينية ، د/ت

ـ الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)،تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م

ـ اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، الدكتور / شريف استيتية، عالم الكتب الحديثة ، إربد ـ الأردن ، الطبعة الثانية ،1429هـ ـ2008م

ـ محاضرات في أصول النحو ، التواتي بن التواتي ، مطبعة رويغي ، الغواط ، الطبعة الأولى ، 2004م

ـ محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، شفقية العلوي، أبحاث للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2004م

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) ، تح: على النجدي ناصف ، وآخرون، القاهرة :1415هـ ـ 1994م

ـ المدارس النحوية ، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ) ، دار المعارف

ـ مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ، فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ـ بيروت ، الطبعة الأولى 1422هـ ـ 2001م

ـ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ،1399هـ - 1979م.:

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة: السادسة، 1985م

ـ مفتاح العلوم ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: 626هـ)،ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،الطبعة الثانية، 1407 هـ - 1987 م

ـ النحو العربي والدرس الحديث، الدكتور / عبده الراجحي ،دار النهضة العربية للطباعة . بيروت ، 1979م

ـ نظرات في التراث اللغوي العربي . د عبد القادر المهيري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان الطبعة الأولى 1993م

ـ نظرية العامل ودراسة التركيب، ضمن صناعة المعنى وتأويل النص، المنصف عاشور ،منشورات كلية الآداب بمنوبة ، تونس 1992م